مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 21، العدد 2، ديسمبر 2024، 611-636
Journal of Economics and Political Sciences
Vol. 21, No.2, Dec, 2024, 611-636

دراسة وتحليل اثر مؤشر إدراك الفساد وانعكاسه على الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1996-2022)

د. قاسم عطية علي الجندي

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة – زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

مستخلص الدراسة:

هدف البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد المالي والإداري والموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة (1996-2022) حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) وقد توصل البحث إلى ان هناك علاقة سببية تتجه من النفقات العامة إلى الفساد المالي والإداري في حين لم تظهر علاقة سببية بين الفساد المالي والإداري والايرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر إدراك الفساد، النفقات العامة، الايرادات العامة، نموذج (VAR).

مقدمة الدراسة:

إن مشكلة الفساد المالي والإداري لم تعد مشكلة وانما اصبحت ظاهرة ذات خطورة كبيرة تواجه معظم البلدان النامية منها ليبيا حيث بدأت تتعاظم وتظهر آثارها على القطاعات الاقتصادية للبلاد لتشكل عائقا كبيرا تسبب في تراجع عمليات البناء والتنمية الاقتصادية التي تنطوي على حدوث اختلالات هيكلية في القدرة المالية والادارية ومن ثم عجز الحكومة على مواجهة متطلبات الانفاق الجاري والاستثماري وسد متطلبات الاحتياجات الضرورية للمواطنين.

ويحدث الفساد عموما عندما يقوم الموظف بالتعامل بالرشوة مقابل تسريع انجاز مصلحة او عمليات تجارية الهدف منها البيع والشراء لتحقيق مكاسب مالية وهو ما يسمى بالفساد الصغير وقد يكون الفساد بصورة اخرى وهو من خلال استغلال المراكز السياسية وهو ما يطلق عليه بالفساد الكبير و المرتبط بشكل اساسي بالصفقات الكبرى والسرقات إذ يشكل هذا الاخير نواة صلبة تمكن الفساد المالي و الاداري من مد جذوره إلى مفاصل الدولة وهو ناتج من تحول جزء كبير من الوظائف العليا للدولة إلى مصادر ووسائل نفوذ بهدف زيادة المكاسب الشخصية من الاموال و الثروات بطريقة غير قانونية خارج

Corresponding author. Email: qasem323323@yahoo.com
Received: 08/12/2024; Accepted: 20/12/2024 ; Available online: 31/12/ 2024

نطاق النزاهة و الشفافية كما تشذر الإشارة إلى ان ظاهرة الفساد المالي والإداري تؤثر بشكل سلبي على المصالح العامة و الخاصة وبما يسبب هدراً للأموال و الطاقات ومع غياب فاعلية الاجهزة الرقابية وتحجيم طرق المتابعة وهو ما يشجع على توفير مناخ فاسد يفتح المجال امام الفاسدين للسيطرة على مفاصل الدولة واجهزتها العليا الامر الذي جعل ليبيا ممثلا لمصاف البلدان التي تعاني من ظاهرة الفساد وهو ما اثبتته التقارير المحلية و الدولية الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية عبر مؤشر ادراك الفساد (CPI) الذي يبين تفاقم ظاهرة الفساد المالي و الاداري في ليبيا من خلال بياناته و احصاءاته .

وأن التأثير السلبي لهذه الظاهرة واضح جدا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة وعلى أداء وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية والتي تأتي في مقدمتها السياسة المالية حيث سيعمل البحث على كشف مدى مساهمة الفساد المالي والاداري عبر مؤشر إدراك الفساد وتأثيره السلبي على فعالية الموازنة العامة في ليبيا بالإضافة إلى كشف العلاقة السببية بينهما.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة البحث حول تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري بشكل كبير جدا في ليبيا مما ادى إلى حدوث آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على القدرات المالية والاقتصادية الذي ادى إلى خسران وضياع كثير من موارد الموازنة العامة كان من الممكن توجيهها نحو النهوض والتقدم في المجالات المختلفة للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين الفساد المالي والاداري والسياسة المالية بأدواتها المختلفة والمتمثلة في (النفقات العامة – الايرادات العامة – العجز او الفائض في الموازنة العامة).

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في الاتي:

1 – يدرس البحث موضوعا مهما وهو الفساد المالي والاداري والذي يعتبر عائقا في طريق عمليات التنمية الاقتصادية في ليبيا بالإضافة إلى كونه يسبب الكثير من مشاكل التغيرات الهيكلية في للاقتصاد الليبي مما ادى إلى هدر كبير في الموارد المالية للدولة وتوجيهها في غير مجالاتها المخصصة لها.

2– تسليط الضوء على الآثار السلبية لظاهرة الفساد المالي والاداري على الموازنة العامة.

3- يتناول البحث موضوعا يعد من المواضيع الحساسة والمنتشرة في العالم عموما وفي ليبيا خصوصا.

4- إعداد دراسة عن واقع الفساد المالي والاداري في ليبيا.

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الجانب النظري للفساد المالي والاداري ومؤشرات قياسه كذلك إلى قياس أثر العلاقة بين الفساد المالي والاداري والموازنة العامة في ليبيا بالإضافة إلى التعرف على مظاهر هذا الفساد وأثره في الموازنة العامة في ليبيا.

منهجية البحث:

لقد تم استخدام المنهج التحليلي من اجل توضيح وتحليل مسببات الفساد المالي و الاداري في ليبيا بالتزامن مع تفسير بيانات مؤشر مدركات الفساد وترتيب البلاد على المستوى العالمي وفقا لإحصائية منظمة الشفافية الدولية ومن اجل اعطاء البحث الجانب التأصيلي المطلوب تم الاعتماد على المنهج الكمي حيث تم استخدام البرنامج الاحصائي (EVIEWS 10) لتحديد طبيعة العلاقة السببية بين الفساد المالي والاداري والموازنة العامة بالإضافة إلى استخدام نماذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) .

حدود البحث:

الحدود الزمانية / يتعامل البحث مع المعطيات الاحصائية الخاصة بالفترة (1996 – 2022) لبعض المؤشرات الخاصة بالبحث وقد تزيد هذه الفترة او تنقص لبعض المؤشرات الاخرى وذلك بسبب الظروف السياسية التي مرت بها ليبيا والبيانات التي سيتم التعامل معها هي بيانات الصادرة من البنك المركزي الليبي ومركز البحوث الاقتصادية وكذلك منظمة الشفافية الدولية.

الحدود المكانية / سيتم تطبيق البحث على الموازنة العامة في ليبيا.

الدراسات السابقة:

1 – **دراسة مرزوك (2023):** معوقات مكافحة الفساد الاداري والمالي استخدم الباحث المنهج التحليلي وذلك لتحليل ظاهرة الفساد وكذلك المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين التشريع اللبناني والعراقي وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ان الفساد يشكل عقبة امام التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى شيوع

البيروقراطية الإدارية هي التي تشكل السبب الرئيسي في الفساد كما ان ضعف أداء الاجهزة الرقابية يؤدي إلى التساهل والبطء في اتخاذ الاجراءات المهمة تجاه المخالفات المكتشفة.

2 – **دراسة بوشومه و بوسعيود (2021):** تناول هذا البحث الانموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه للفترة (2010–2020) والتي تعتبر من التجارب الرائدة على المستوى العالمي وهو ما مكنها من تحقيق تنمية مستدامة وشاملة وقد توصلت الدراسة إلى ان اسباب هذا النجاح تم تحقيقه من خلال توفر الارادة السياسية لمكافحة هذه الظاهرة بالإضافة إلى ارتفاع الوعي لدى المواطنين بخطورة هذه الظاهرة والمساهمة في مكافحتها والفصل بين السلطات والتركيز على وجود نظام قضائي نزيه ومستقل.

3 – **دراسة مسعود (2017):** هدف البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد المالي والسياسة المالية) باستخدام نموذج (VAR). وقد توصل البحث إلى ان هناك علاقة سببية تتجه من النفقات العامة إلى الفساد الاداري والمالي وكذلك علاقة سببية تتجه من الفساد المالي والاداري إلى عجز الموازنة في حين لم تظهر علاقة سببية بين الفساد المالي والاداري والايرادات العامة.

3 – **دراسة يونس وآخرون(2020):** هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الفساد المالي و الاداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (2003–2018) هدف البحث إلى تشخيص معالم الخلل التي قادت إلى الفساد المالي والاداري وتحليل واقعه في إطار مؤشر مدركات الفساد (CPI) المنبثق من منظمة الشفافية العالمية ولتحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج التحليلي والذي توصل الباحث من خلاله إلى ان العراق قد حاز على مراكز متخلفة جدا وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) بالإضافة إلى ان هناك معوقات تحول دون قيام الجهات والاجهزة الرقابية من تأدية دورها بما يضمن توافر عاملي الكفاءة والشفافية .

4 – **دراسة شهيب(2020):** يهدف البحث إلى تسليط الضوء على اهم مؤشرات مدركات الفساد العالمية وتحليل اثر الفساد على هيكل الموازنة العامة إذ اعتمد البحث على المنهج التحليلي والكمي للوصول إلى جملة من النتائج منها ان العراق يعتمد على الايرادات النفطية في تقدير حجم الايرادات العامة وهذا القطاع يكثر فيه حجم الفساد فضلا عن اعتماد طرق تقليدية في تقدير الموازنة العامة من شانها ايجاد ثغرات كبيرة للفساد المالي والاداري كما ان المعايير التي وضعتها المؤسسات والمنظمات الدولية تعد معايير استدلالية لانتشار حجم الفساد وهي معايير ليست دقيقة لقياس واقع الفساد الفعلي .

6 – **دراسة الماجدي (2020):** يهدف البحث إلى معرفة اسباب انتشار هذه الظاهرة وطرق الحد منها ومعرفة انواع الفساد وآثاره على الدولة ودور الاجهزة الرقابية الخاصة في مكافحة الفساد كما خلص البحث إلى ان تنوع مظاهر الفساد الاداري بتنوع النشاط الانساني كذلك يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة اصحاب الاموال هجرة اصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة.

7 – **دراسة خلف (2011):** السياسة المالية والفساد الاداري والمالي في مصر دراسة تطبيقية خلال الفترة (1980–2008) حيث اظهرت نتائج البحث ان أفضل علاقة سببية يمكن ان تتحقق بتخلف زمني لسنتين حيث تبين ان هناك علاقة سببية من الايراد العام باتجاه الفساد المالي والاداري حيث ان زيادة الايرادات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الفساد المالي والاداري بنسبة 87% في حين لم تظهر إي علاقة سببية بين النفقات العامة والعجز والفساد المالي والاداري.

تقسيمات البحث:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للفساد المالي والاداري

اولا: مفهوم الفساد المالي والاداري

حتى يمكن الوصول إلى تحديد الفساد المالي والاداري ينبغي اولا الإلمام بمفهوم الفساد حيث تختلف مفاهيم الفساد وتعريفاته باختلاف الفعل أو السلوك الذي يعتبره الاقتصاديون فساداً من عدمه كما ان الفروقات الثقافية والاختلاف في العادات والتقاليد والقوانين السائدة تجعل من بعض الافعال والسلوكيات في دولة ما فساداً بينما تعتبر سلوكاً عاديا لا شائبة عليه ولا علاقة له بالفساد في دولة اخرى.

فحسب الامم المتحدة عرف " الفساد على انه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص حيث يتضمن كلاً من ممارسات الرشوة وعمليات غسيل الاموال وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا " (Hlabshwayo, Sandile , et al , 2018; p.4).

وعرفه آخرون " بانه إساءة استخدام الادوار والوظائف العامة وذلك بغرض تحقيق منفعة خاصة " (يوسف وحسن , 2014: 7).

كما يعرف البنك الدولي الفساد على انه " استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة او باعتباره الاستغلال السيئ للوظيفة العامة والرسمية من اجل تحقيق مصلحة خاصة " (Thach, Nguyen Ngoc .,et al , 2017 .791)

وعموما لا تختلف التعريفات من حيث المدلول فالفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والادارية المشبوهة والمريبة ويشمل حيز كبير من الاعمال والتصرفات غير قانونية.

- **الفساد المالي:**" ويتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية المنظمة لسير العمل الاداري والمالي بالدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات واموال الدولة او الهيئات او المؤسسات العامة والشركات" (خميسي،2016، 68) .
- **الفساد الاداري:** ويتعلق بمجمل الانحرافات الادارية والوظيفية او التنظيمية والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تأديته وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين حيث يعرف الفساد الاداري على انه " إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة كما ان السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق " كما يعرف بانه " عدم الالتزام المتعمد بمبدأ تنمية المصالح الشخصية جانباً في اتخاذ القرارات الادارية " ( ) www.swissinf.org ومن خلال التعاريف السابقة نقول بان الفساد المالي والاداري هو سلوك منحرف موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه الشخص قوة مسيطرة او قوة احتكار على سلعة او خدمة او صاحب قرار مستغلا ذلك في الحصول على مكاسب ذاتية على حساب المصلحة العامة بطريقة غير اخلاقية وغير مشروعة (حداد، 2012، 287 . 288)

ثانيا: مظاهر الفساد المالي والاداري

يتم التعبير عن ظاهرة الفساد المالي والاداري عبر مجموعة سلوكيات متداخلة ومتشابكة في غالب الاحيان ويمكن تصنيفها وفق الاتي (أبوديه، 2004).

1 – الرشوة: وتعني الحصول على منافع او مبالغ مالية اضافية لقاء تنفيذ عمل او اجراء يتنافى مع اصول المهنة او الوظيفة.

2 – المحسوبية: وتتمثل في تعيين الاقارب ومعارف كبار الموظفين والمسؤولين في الوظائف الهامة و المميزة.

3 – سرقة المال العام: وتشير الى الاستحواذ على اموال الدولة عبر التصرف بها من دون مسوغ قانوني وتشريعي وبشكل لا اخلاقي وتحت مسميات متنوعة.

4 – الابتزاز: ويصد به الحصول على اموال بأسلوب قصري من قبل طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصلحة مرتبطة بمهنة الشخص المبتز والفاسد.

5 – الوساطة: وتتمثل في تقديم لشخص او جماعة معينة بذاتها دون النظر إلى معايير الكفاءة.

6 – مخالفة تعليمات الاجهزة الرقابية في الدولة.

ولعلى من اكبر مظاهر الفساد الاداري الشائعة حالياً في الكثير من المؤسسات الليبية هي عندما يكون المسؤول الاول مشغولاً لدرجة ان يترك امر وزارته في تصرف احد موظفيه وكم من موظف اصبح في الاهمية قبل رئيسه وهنا يبدا الفساد الإداري في غياب المراقبة والمتابعة حتى ان العديد من القضايا المهمة التي تحتاج إلى ان يحاط المسؤول الاول بها علماً تحجب عنه ولا يعلم إلا بعد وقوع الكارثة.

ثالثا: اسباب الفساد المالي والاداري:

لقد اهتمت الكثير من الدراسات بظاهرة الفساد وأوضحت أن هناك الكثير من الاسباب الكامنة وراء نشأة وانتشار هذه الظاهرة في الكثير من الدول وإن كانت درجة اهمية هذه الاسباب تختلف من دولة إلى أخرى حيث تنقسم هذه الاسباب في العموم إلى اسباب سياسية وأسباب اقتصادية وأخرى قانونية وثقافية.

1 – الاسباب السياسية

إن ضعف الإرادة السياسية وعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية فهيمنة الساسة الفاسدين على مختلف جوانب الحياة هي السبب في انتشار حالات الفساد الثقيل والمتمثلة مظاهره في عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود دستور دائم للدولة وعسكرة المجتمع كما ان عدم تطبيق نظام فعال للمساءلة والمحاسبة وما يترتب عليه من تحيزات واستثناءات فضلا عن عدم تطبيق مبدأ تكافؤ فرص الحصول على العمل وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات مكافحة الفساد بل ارتداد صداها السلبي على درجة الاستقرار السياسي توفر المناخ الملائم لازدهار الفساد بكل انواعه واشكاله (بوشريط،2015، 34–35) .

وهو ما اثبتته دراسة e.g Muluget , Arega (2019) and Makhariz , Mohd , (2014) حيث توصلت الدراسة في استنتاجها إلى ان تحقيق التنمية واستحقاقها في الدول التي تعاني معدلات مرتفعة من الفساد رهن بتحقيق درجة اعلى من الاستقرار السياسي (Shumetie Arega , and Mulugeta Damie Watabaji . (2019)) and Abdkarim Abu Mohd Nurdeen , ;See

(Mukhariz Izraf Azman Aziz (2014) واخيراً فان عدم وضوح القوانين بالاضافة إلى وجود استثناءات في تطبيق القواعد القانونية وغياب اجهزة مكافحة الفساد وتفشي البيروقراطية الإدارية وغياب دولة المؤسسات وضعف جهاز العدالة والرقابة داخل الدولة كلها تعد اسباب تعمل على زيادة معدلات الفساد حيث حاول الكثير من الاقتصادين البحث عن مخرج أو التقليل إلى حد كبير من انتشار ظاهرة الفساد حيث استنتجوا أن الاعتقال أولاً وشدة العقاب ثانيا هي العوامل المؤثرة في ردع الفاسدين (باكولز– تود – جي 2013 ، 245).

2 – الاسباب الاقتصادية

إن ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وعدم العدالة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع وانخفاض الرواتب لدى موظفي الدولة او القطاع العام قياساً إلى مستوى الرواتب لدى القطاع الخاص وفي ظل ارتفاع الاسعار وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية التوظيف وسوء التخطيط في استخدام الموارد كل ذلك يدفع الموظف العام إلى البحث عن مصادر أخرى إضافية للدخل يأتي من ضمنها طلب وتلقي الرشاوى كذلك ارتفاع معدلات الفقر وظهور الطبقية بين افراد المجتمع يؤدي إلى توليد الشعور بالغبن والظلم ما يوفر الدافع امام الكثيرين لاسيما من موظفي القطاع العام إلى اللجوء لطرق غير مشروعة من أجل الحصول على ما يعتبرونه حقهم المسلوب الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى الإسهام في تفاقم ظاهرة الفساد (حمدي، 2011 كما ورد في بخشيم وآخرون 2021).

ومن جانبها لعبت الخصخصة في الدول المنتقلة من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق حيث ترغب الحكومات في تقليل القيود والرقابة لتحفيز المستثمرين حيث هنا لعبت الخصخصة دورا كبيرا في تفشي وانتشار ظاهرة الفساد في هذه الدول حيث ينجم عنها بيع أصول القطاع العام (الشركات والمصانع المملوكة للدولة) للقطاع الخاص من خلال تقييمها بأسعار أقل بكثير من اسعارها الحقيقية وفي الواقع اصبحت عمليات الخصخصة الكبيرة التي نفذت ومازال تنفذ من قبل الكثير من الدول ومن بينها ليبيا بيئة مواتيه لتوفير فرص إضافية لموظفي القطاع العام الساعين للإثراء غير المشروع من خلال طلب الرشاوي ولأهمية الخصخصة في تفسير زيادة انتشار الفساد فقد قامت دراسة (Alex ,2017) البحث في اسباب انتشار الفساد في رومانيا والتي تعتبر من ضمن الدول التي انتقل اقتصادها من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من ضمنها ان هناك مجموعة من المتغيرات او العوامل والمتمثلة في ضعف الرقابة والمؤسسات الحكومية وضعف الأداء في تطبيق القوانين ومشاركة

المسؤولين الحكوميين لرجال الاعمال الفاسدين تأثير سلبي على الاقتصاد الروماني (Alexander – Aienovan , Ana , 2017).

وليس بعيداً عن تدخل الحكومة في القطاعات الاقتصادية بل في صلب هذا التدخل يأتي في قيام الدول النامية باتباع سياسات حماءيه في قطاع التجارة الخارجية كأحد العوامل المشجعة على ظاهرة الفساد من جانب القيود المفروضة على التجارة الخارجية والتي تتطلب الحصول على رخص الاستيراد وفتح الاعتمادات بالعملات الاجنبية ما يجعل من الاستثمارات في هذا المجال على درجة عالية من الربحية تدفع المستوردين نحو الحصول على هذه التراخيص والاعتمادات مقابل تقديم الرشاوي (حجازي والمرسى، 2001، 19).

وانسجاما مع ذلك يمكن تفسير جزء كبير من تضخم الانفاق الحكومي وانخفاض انتاجيته في العديد من الدول النامية بسبب زيادة معدلات الفساد التي تزيد من تكاليف الانتاج وتقديم الخدمات العامة حيث جادل بعض الاقتصادين في ان ارتفاع نسبة او مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي يقترن بمعدلات أعلى من الفساد وذلك من منظور ان احتكار الدولة لتوزيع الكثير من السلع والخدمات والإشراف عليها مثل الخدمات العامة والكهرباء والتجارة الخارجية والتعريفة الجمركية ومرتبات موظفي القطاع العام والتي تتحدد عن طريق السياسة الحكومية وهذا كله توفر مصادر غير مشروعة للكسب تدفع باتجاه دفع الرشاوي للحصول على هذه السلع ومن ارتفاع ظاهرة الفساد.

وعلى جانب آخر تشير الدراسات الاقتصادية إلى ان هناك ارتباط طردي قوي بين معدل البطالة ومعدلات الفساد حيث يعد الفساد من ضمن الآثار السلبية الناجمة عن تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع. (Farah Salah Abdirahman, and Hussei Abdi Ali, 2018.55)

وليس ببعيد فإن معدلات التضخم تعد من أحد الاسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الفساد وذلك بسبب ما يحدثه التضخم من انخفاض في القوة الشرائية للعملة و بالتالي الانخفاض في مستويات الدخول الحقيقية لأغلبية أفراد المجتمع حيث يرتبط الفساد بعلاقة طردية مع معدلات التضخم وهو ما توصلت اليه دراسة (Ozsahin and Ucler , 2017) .

وخلاصة القول بأن مخاطر الفساد لا تعد ولا تحصى فهي كثيرة ومتنوعة وتشاهد بجلاء على أكثر من صعيد كما انها تطال مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدرجة ان ظاهرة الفساد

تتجاوز مسألة الارقام المالية فعلاوة على نهب المال العام أو الرشوة التي تم أخذها هناك خطر أعظم ألا وهو تدمير القيم الأخلاقية للمجتمع التي هي اساس نظام الحكم بل أساس الاجتماع الانساني فعندما تصبح الرشوة والتفريط في الواجب المهني والأنانية قيماً بديلة عن التعفف والانضباط الإداري وحسن السيرة المهنية والتضحية لصالح المجتمع فقل على الدولة والمجتمع السلام.

فلا يمكن تصور بقاء دولة متماسكة لها مؤسسات يحكمها نظام المرفق العام مع انتشار الفساد المالي والاداري فهو بمثابة مرض الذي ينخر جسد الكائن الحي فيقضي عليه مع مرور الزمن.

لقد اصبحت القناعة راسخة اليوم في جميع بلدان العالم بأن الفساد اشد خطراً على الدولة من افتك الامراض في العالم لأنه يقضي على الدولة والمجتمع في نفس الوقت ويحول العامرة والمزدهرة إلى خراب.

3 – الاسباب الثقافية

إن الولاء العائلي والقبلي وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني كل هذه العوامل تعمل على انتشار ظاهرة الفساد كم ان العادات والتقاليد الاجتماعية والخلافات القبلية مثل اعطاء الوظائف العامة لأقارب المسؤولين الكبار الذي يؤدي بدوره تزايد ظاهرة الفساد وذلك من خلال تحقيق مكاسب خاصة غير مشروعة على حساب المصلحة العامة هذا إلى جانب الأعراف والتقاليد التي اكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه حيث تلعب دوراً كبيراً في دفع الموظف ليصبح الفساد جزء من سلوكه الإداري (عبدالسلام، 2022، 192).

4 – الاسباب القانونية

يمكن ان تساهم هذه الاسباب إلى حد كبير في انتشار حالات الفساد الإداري والمالي إذا كانت تتصف بعدم النزاهة وعدم الاستقلالية والخضوع الكامل للسلطة السياسية او التنفيذية في الدولة ويمكن ان نلخص اهم منافذ الفساد الإداري والمتمثلة في القوانين التعسفية والتغير المستمر فيها لاسيما الثنائية في تفسير القوانين وضعف الجهاز القضائي (عز الدين ومنصف، 2021).

مما تقدم نلاحظ ان ظاهرة الفساد متعددة الجوانب والابعاد ومعقدة في آن واحد حيث لا يمكن الفصل بشكل نهائي بين اسبابه وآثاره إذ ان الفساد يؤثر في اسباب قيامه وانتشاره وفي العوامل المساعدة عليه تماما يتأثر بها في حين تحتاج معالجته إلى استراتيجية كاملة طويلة المدى تعالج كل اوجه النقص والقصور في الأداء الاقتصادي والسياسي والقانوني وفي الجوانب المؤسسية والإدارية إلى جانب هذا كله

تحتاج ظاهرة الفساد إلى تنمية الوعي الثقافي والمجتمعي بأخطاره وآثاره لا سيما عن تعاون دولي وشفافية في السلك القضائي على محفزات الفساد العابر للحدود .

المبحث الثاني: موقع ليبيا في المؤشرات الدولية للفساد

إن ظاهرة الفساد المنتشرة في جميع مفاصل الدولة لم يعد يمكن إغفالها أو غض النظر عنها منذ الصدمة النفطية في العشرية الأولى من هذا القرن بفعل الوفورات المالية الضخمة وما تم تخصيصه للإنفاق على برامج التنمية إلا ان هذه الظاهرة اخذت في الازدياد والضخامة إثر التغيرات السياسية التي حدثت منذ عام 2011 وما مرت به البلاد من صراعات وانقسام سياسي ومؤسسي وهشاشة حكومية وانعدام في الاستقرار السياسي وهي ظروف قائمة حتى الان وليبيا بوصفها واحدة من الدول التي تأثرت بآفة الفساد منذ العشرية الاولى من القرن الماضي ولحد الان بحيث اصبحت هذه الافة عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بجميع جوانبها وفي محاولة تصفح تصنيف ليبيا في المؤشرات الدولية الخاصة بالفساد فجاءت كما يلي:

1 – مؤشر مدركات الفساد

يعتبر هذا المؤشر الأكثر شهرة واستخداما على المستوى الدولي تصدره منظمة الشفافية الدولية يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والسياسيين حيث ان الفساد به عشرة درجات (10) من الدرجة صفر (0) إلى الدرجة عشرة (10) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد وتعد الدرجة صفر (0) هي أسوء حالة وتمثل البلدان الاكثر فساداً والدرجة (10) احسنها على الاطلاق وتمثل البلدان الأكثر نزاهة ولكنه و ابتداء من سنة 2012 اصبح يحتوي المؤشر على (100) درجة وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصائيات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة تعكس آراء اصحاب الاعمال والمحللين في جميع انحاء الدولة كما يعتمد على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في اساليب اطر جمع العينات والمنهجيات مما يعزز فهم المستويات الحقيقة للفساد من دولة لآخري ويركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام (كايد كريم، 2015، 91).

وفيما يلي عرض النتائج التي تحصلت عليها ليبيا في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003–2022).

وفقا لمؤشر مدركات الفساد دخلت ليبيا دائرة تصنيفات مؤشر مدركات الفساد لأول مرة في سنة 2003 وجاء ذلك التأخر في التضمين على إثر صعوبة الحصول على المعلومات والحقائق في المدة التي سبقت تلك السنة وبالنظر إلى الجدول رقم (1) يتبين ان ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد طول فترة البحث من (2003 إلى 2022) متدهور مقارنة بالدول الأخرى حيث ان تصنيفها يتراوح ما بين (108 و170) عالميا. مما يعني ان ليبيا تشهد

الجدول رقم (1) مؤشر مدركات الفساد

السنة	عدد الدول	رتبة الفساد	مؤشر الفساد
2003	133	118	21
2004	145	108	25
2005	158	117	25
2006	163	105	27
2007	179	131	25
2008	180	126	26
2009	180	130	25
2010	178	146	22
2011	183	168	20
2012	176	160	21
2013	183	172	15
2014	175	166	18
2015	168	161	16
2016	176	170	14
2017	180	171	17
2018	180	170	17
2019	180	168	18
2020	180	173	17
2021	180	172	17
2022	180	171	17

Source ; www.Transparency.org/en/cpi/2022/indx/lby

فساداً خطيراً سوف يؤثر بشكل عكسي على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التأثير السلبي على جهود جذب الاستثمارات الاجنبية وعلى استراتيجيات مواجهة البطالة والفقر كما بقى مؤشر مدركات الفساد في ليبيا دون تغير عند (17 نقطة) في مؤشر عام 2022 وكان الحد الاقصى (27 نقطة) والحد الادنى (14 نقطة) وهذا يدل على ان ليبيا تعد من اكبر الدول فساداً في العالم وبالتالي يستوجب الاهتمام بأسباب الفساد وتبعاته على كافة المستويات.

2 – مؤشر سيادة القانون في ليبيا

يعتبر مؤشر سيادة القانون من المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي كما ان هذا المؤشر محصور بين (2.5+ , 2.5−) ومن الجدول رقم (2) ادناه نلاحظ ان دولة ليبيا لم تحقق إي نقطة ايجابية ولو كانت ضعيفة وخلال الفترة التي تم فحصها كانت درجة ليبيا ذات قيمة سالبة باستمرار ففي عام 2020 بلغ مؤشر سيادة القانون في ليبيا (1.97 −) وهو منخفض مقارنة بالعام 2019 الذي سجل (1.85 −) وكانت القيمة لعام 2020 هي ادنى درجة على المؤشر في البلاد منذ عام 2010 مما يشير إلى انخفاض ثقة الشعب في سيادة القانون في البلاد بما في ذلك العدالة الجنائية .

الجدول رقم (2) مؤشر سيادة القانون في ليبيا

السنة	قيمة المؤشر
2010	− 0.99
2011	− 1.2
2012	− 1.14
2013	−1.34
2014	− 1.51
2015	− 1.63
2016	− 1.82
2017	− 1.79
2018	− 1.79
2019	−1.85
2020	−1.97

Source ; www.statista.com/statistics/1192829/rule.of.law.index.in.libya

3- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف او الارهاب

من الجدول رقم (3) نلاحظ ان ليبيا تحقق نقاط ضعيفة جدا في الاستقرار السياسي خصوصا بعد عام 2011 وفقا لهذا المؤشر كما ان هذا المؤشر محصور بين (2.5 - ضعيف , 2.5 + قوي) وكان المتوسط خلال هذه الفترة (0.97 -) نقطة وهي مرتفعة بالمقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ (0.07 -) نقطة على اساس 193 دولة حيث بلغ مؤشر الاستقرار السياسي بحد ادنى (2.57 -) نقطة في عام 2019 وبحد اقصى (0.83) نقطة في عام 2009 وهي مؤشرات تدل على ارتفاع الفساد بشكل كبير جدا وممكن ارجاع الزيادة الكبيرة في معدلات الفساد إلى هشاشة الحكومات المتعاقبة وضعف المؤسسات الرقابية والقضائية وعدم فاعليتها خاصة مع ما شهدته ليبيا من انقسام سياسي ومؤسسي وصراع عسكري .

الجدول رقم (3) مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف او الارهاب

السنة	قيمة المؤشر
2005	0.45
2006	0.36
2007	0.75
2008	0.81
2009	0.83
2010	0.03
2011	1.29 -
2012	1.59 -
2013	1.84 -
2014	2.35 -
2015	2.2 -
2016	2.28 -
2017	2.36 -
2018	2.44 -
2019	2.57 -
2020	2.46 -
2021	2.37 -

Source ; https://www.statista.com/statistics/1219469/political-stability-and-absence-of-violence-in-north-africa-by-country/

4 ــ مؤشر مكافحة الفساد

نلاحظ من خلال الجدول (4) ان ليبيا لم تحقق إي نقطة ايجابية في قدرتها على مكافحة الفساد خلال الفترة (1996 – 2022) حيث ان هذا المؤشر محصور بين 2.5 – ضعيف و 2.5 + قوي وهو مؤشر يعتمد على قياس مدى تورط البرلمانين والقضاة وموظفي الحكومة ومسؤولي الضرائب والجمارك في الفساد وسلبية قيم هذا المؤشر تدل على عدم مصداقية والتزام الحكومة الليبية بتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات العامة المقدمة وعدم التزامها بمكافحة مختلف اشكال الفساد .

الجدول رقم (4) مؤشر مكافحة الفساد

السنة	التصنيف العالمي	مكافحة الفساد
1996	143	0.87 -
1997	–	–
1998	138	0.91 -
1999	–	–
2000	137	0.85 -
2001	–	–
2002	142	0.94 -
2003	145	0.89 -
2004	150	0.92 -
2005	154	0.97 -
2006	162	1.09 -
2007	160	1.05 -
2008	155	0.98 -
2009	173	1.21 -
2010	179	1.26 -
2011	176	1.23 -
2012	184	1.32 -
2013	188	1.33 -
2014	186	1.52 -
2015	190	1.56 -
2016	187	1.56 -
2017	185	1.54 -

2018	185	1.51 -
2019	187	1.56 -
2020	187	1.57 -
2021	185	1.57 -
2022	185	1.57 -

Source ; international bank .

مما سبق يتضح ان المؤشرات الدولية التي تقيس الفساد على المستوى العالمي تصنف ليبيا كدولة ذات مستويات عالية جدا من الفساد وهو ماله الكثير من الآثار السلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية ومن خلال تحليل المؤشرات سالفة الذكر التي تقيس الفساد نقول بان الفساد في ليبيا ينمو ولا يتراجع فنور الملاحظات الآتية:

1 – على الرغم من حدوث بعض التقلبات في مختلف المؤشرات التي تقيس الفساد إلا انها تتفق مع بعضها البعض في ان معدلات الفساد في ليبيا تأخذ مساراً تصاعدياً حيث يوضح جدول رقم (1) مدركات الفساد بتأخر ترتيب ليبيا وفق هذا المؤشر حيث كان ترتيبها من 118 على المستوى العالمي وذلك عام 2003 وأصبح 171 عام 2022 وهذا يدل على ان بعض الدول تقدمت على ليبيا في مكافحة الفساد وذلك بتأخاذ العديد من الوسائل والتدابير للتقليل من حجمه وآثاره في حين انه تزداد معدلاته في الدولة الليبية.

2 – ارتفاع معدلات الفساد في ليبيا عامي 2006 و 2010 وهو من 27 نقطة إلى 22 نقطة وهذا مرتبط بشكل طردي بالزيادات الضخمة في الفوائض المالية التي حدثت بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث ارتفعت من 28.1 دولار للبرميل إلى 94.45 دولار للبرميل فيما بين عامي 2003 و 2008 حسب منظمة اوبك (OPEC Annual Statistical Bulletin , 2010/2011 , edition)

حيث ساعدت هذه الزيادات المالية الضخمة في زيادة الانفاق على التنمية في حين انها كانت متدنية قبل وبعد الفترة المذكورة وقد لا تؤدي دائما زيادة الانفاق الاستثماري إلى الزيادة في النمو الاقتصادي حيث قد تكون هناك دوافع سياسية من شانها تحرك القادة السياسيين إلى زيادة حجم ميزانية الاستثمار الا وهو الفساد المالي والذي يمكن ان ينعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي لا من خلال الزيادات الكبيرة في الانفاق الاستثماري فحسب وانما من خلال المساهمة في تخفيض انتاجيته ايضا ومما يشجعنا على هذا الربط بين الفساد المالي الحاصل والفوائض المالية الضخمة هو ان الاقتصاد الليبي لم يحقق أي تقدم

يذكر في مجال تنوع هيكل الناتج المحلي الاجمالي او هيكل الصادرات وهو الهدف الجوهري لأي عملية تنموية حقيقية .

3 – الفترة اللاحقة لعام 2011 حيث زادت فيها معدلات الفساد بالارتفاع ويمكن ارجاع ذلك إلى مجموعة من العوامل اهمها هشاشة الحكومات المتعاقبة بالإضافة إلى ضعف المؤسسات الرقابية والقضائية وعدم فاعليتها خصوصا في ظل ما شهدته ليبيا من انقسام سياسي وعسكري حيث حاولت الحكومات المتعاقبة تهدئة الصراعات السياسية والعسكرية وذلك من خلال تضخم الموازنات العامة بشقها التسييري على وجه الخصوص كما هو وارد في تقارير ديوان المحاسبة (تقرير سنة ، 2019 ، 2021 ، 2022) مما ادى إلى حدوث تضخم كبير في عجز الموازنة العامة.

4 – استمرار الدولة الليبية في اعتمادها على مورد وحيد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي او الدخل القومي هذا من شأنه ان يولد بيئة مواتية لزيادة معدلات الفساد واستشرائها بكل مضامينها السلبية اقتصاديا واجتماعيا لا سيما في سياق هشاشة الحكومات والمؤسسات التي لا تؤكدها المؤشرات الدولية فحسب بل المشاهدات اليومية ايضا كذلك إن ضعف الاجهزة الرقابية وغيابها الشبه التام عن الفعل بالإضافة إلى تحويل المساءلة القانونية إلى مسألة روتينية وشكلية فقط كذلك الوهن الحاصل في عدم القدرة على انفاذ القانون بالرغم من وجود كل الامكانيات لذلك كل ذلك وفي ظل اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد الليبي يسهم في تخفيض الاعتقال وانزال العقاب مما يحفز او يدفع للمزيد من انتشار الفساد دون خوف يذكر.

5 – إن البيروقراطية التي تكشف الاجراءات الحكومية من حيث سهولة ممارسة الاعمال التجارية او الحصول على تراخيص او الاذن بالاستيراد وصعوبة الوصول إلى الائتمان في ليبيا بالإضافة إلى ازدياد شعور الجمهور بعدم دفع الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من استحقاقات الخدمات العامة بسبب توفر بدائل ميسرة للإيرادات العامة المتمثلة في الريع النفطي تدفع معظم الافراد إلى التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي او الموازي حيث تصبح تكلفة البقاء والعمل في الاقتصاد الرسمي اعلى بكثير من اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي وهذا ما يفسر وجود علاقة طردية بين معدلات الفساد والاقتصاد الغير الرسمي في دولة ليبيا.

6 – تدني مستويات الدخول الحقيقية لمعظم الافراد حيث يعيش نحو ثلث الليبيين تحت خط الفقر (الامم المتحدة – الإسكوا , رؤية ليبيا : نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات , 2021 , ص 7) لا

سيما في السنوات الاخيرة والتي اقترنت بنشأة وتغوّل السوق السوداء للصرف الاجنبي وتعدد اسعار الصرف وتقلبها في ذات الوقت فضلا عن انخفاض سعر الصرف الرسمي مما ترتب عليه ضغوطات تضخمية شكلت عامل محفزاً للأفراد للبحث عن مصادر اضافية للدخل لتلبية الكثير من حاجاتهم الاساسية وذلك عبر قنوات غير رسمية في الغالب اما بالتوجه والعمل في الاقتصاد غير الرسمي او بممارسة الفساد بكل اشكاله ومستوياته.

7 – إن ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي في ليبيا ليست وليدة الساعة فقد قدرت دراسة (Schneider et al , 2010) حجمه في الدولة الليبية نحو 37 % من قيمة الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للفترة 1999 – 2007 فيما قدرت الدراسة حجم الاقتصاد الغير الرسمي التي قام بها مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي التي صدرت في عام 2013 بين نسبة 30.9 % ونسبة 73.9 % وذلك من ناتج القطاع الخاص في ليبيا عام 2010 ولاشك ان حجم هذا الاقتصاد الغير الرسمي قد ازداد ونما بمعدلات كبيرة جدا خصوصا في ظل هشاشة الدولة وانقسام مؤسساتها منذ عام 2011 وحتى الان وهو ما تدل عليه كل المشاهد والمظاهر العشوائية للأنشطة الاقتصادية الخاصة وقد توصلت بعض الدراسات انه من خلال او من منطلق البحث في السياسات التي يمكنها الحد من الفساد والاقتصاد الغير الرسمي إلى ان التفاعل بينهما متبادل وايجابي حيث يغذي كل منهما الاخر باختصار فان الاقتصاد الغير الرسمي يمكن ان يكون مرتفعا في حال كان الاقتصاد الرسمي المنافس غير كفء إلى حد بعيد وهو الامر الذي يحدث في حالات ضعف وهشاشة الحكومة ورخاوة الدولة وانقسام مؤسساتها وهذا من شانه ان يخلق بيئة مواتية لنمو الفساد وتغلغله في مفاصل الدولة ومن ثم تعطيل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو الوضع او المأزق الذي تعاني منه الدولة الليبية في الوقت الحالي.

المبحث الثالث: تقدير وتحليل اثر مؤشر مدركات الفساد على الموازنة العامة في ليبيا للفترة (2003-2022).

1 – اختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية)

لقد تبين ان جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الاول.

الجدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي – فوللور (ADF)

المتغيرات	المستوى		الفرق الاول	
	مستوى المعنوية والاختبارات		مستوى المعنوية والاختبارات	
	t-Statistic	*.Prob	t-Statistic	*.Prob
مؤشر ادراك الفساد	2.960107-	0.0571	7.469399-	0.0000
الإيرادات العامة	1.719600-	0.4061	5.278178-	0.0006
النفقات العامة	0.330074	0.9735	3.704680-	0.0136

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10).

2 – تحديد فترة الابطاء: من الجدول (6) يلاحظ جميع الاختبارات اختارت الفترة الابطاء واحد.

الجدول (6) نتائج اختبار عدد فترات الابطاء في نموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: X1 Y1 Y2
Exogenous variables: C
Date: 02/20/24 Time: 22:39
Sample: 2003 2022
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-489.5380	NA	6.59e+18	51.84610	51.99522	51.87134
1	-469.6199	31.44952*	2.13e+18*	50.69684*	51.29332*	50.79778*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10).

3 – اختبار العلاقة السببية : يوضح الجدول (7) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات البحث وقد بينت النتائج الاتي :

الجدول (7) نتائج اختبار غرانجر للعلاقة السببية بين الفساد المالي والاداري والموازنة العامة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/20/24 Time: 22:48
Sample: 2003 2022
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y1does not Granger Cause X1	19	1.21457	0.2867
X1 does not Granger Cause Y1		0.77023	0.3931
Y2 does not Granger Cause X1	19	6.44853	0.0219
X1 does not Granger Cause Y2		1.13903	0.3017
Y2does not Granger Cause Y1	19	0.57608	0.4589
Y1 does not Granger Cause Y2		0.01420	0.9066

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10).

أ – لا توجد علاقة سببية تتجه من درجة الفساد كمؤشر للفساد المالي والاداري إلى الإيرادات العامة وذلك لان قيمة (F) بلغت 0.77 باحتمال قدره 0.39 ونستنتج من ذلك ان الفساد المالي والاداري لا يؤثر على الإيرادات العامة وكذلك الحال لا توجد هناك علاقة سببية في الاتجاه المعاكس.

ب – هناك علاقة سببية في اتجاه واحد متجهة من النفقات العامة إلى درجة الفساد كمؤشر للفساد المالي والاداري حيث بلغت قيمة F 6.44 وباحتمال قدره 0.0219 اي ان الافراط في النفقات العامة تسبب الفساد المالي والاداري .

بعد تحديد العلاقة السببية لغرانجر بين متغيرات النموذج حيث ان اختبارات السببية توضح وجود او عدم وجود علاقة سببية ولا تقدم تفسيرات لتأثيرات كمية بين المتغيرات لذلك سنستخدم اختبار الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)

4 – نتائج اختبار الانحدار الذاتي للمتجه (VAR)

من الجدول (8) أظهرت نتائج الاختبار التأثيرات المعنوية للفساد المالي و الاداري في التخلف الزمني الاول واظهرت النتائج ان زيادة الفساد المالي والاداري بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض النفقات العامة بمقدار (0.0251- %) حيث ان الفساد المالي والاداري يؤدي إلى زيادة كبيرة في حصة الاستثمارات العامة على حساب الاستثمارات الخاصة لكون الكثير من بنود النفقات العامة تخضع لتلاعب كبار

وصغار المسؤولين في الحصول على اموال غير شرعية او غير قانونية متمثلة في رشاوي . كما ان الفساد يعمل على تشويه مكونات النفقات العامة حيث تكون هذه الاخيرة بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمة لأجل الانفاق على معدات وادوات رأسمالية جديدة . فضلا عن تأثيره غير الايجابي على نفقات قطاعي التعليم والصحة لان هذه النفقات اقل سهولة على الفاسدين في الدولة في انتزاع الاموال او الايرادات مقارنة مع نفقات المشاريع الاخرى كما اكدت بعض الدراسات ان الفساد المالي والاداري يؤدي إلى تشويه تكوين النفقات العامة ويبعدها عن الصيانة والتشغيل اضافة إلى انخفاض الانفاق على الصحة والتعليم فضلا عن انخفاضه على انتاجية الاستثمار والبنى التحتية (يحيي غني، الاثار الاقتصادية للفساد www.SHATHARAT.NET/VB/SHOWHREAD.PHP/3 ,).

الجدول (8) نتائج اختبار نموذج (VAR)

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/22/24 Time: 22:10
Sample (adjusted): 2004 2022
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	X1	Y1	Y2
X1(-1)	0.075161	-830.2721	-1200.927
	(0.24705)	(1531.38)	(862.289)
	[0.30424]	[-0.54217]	[-1.39272]
Y1(-1)	8.65E-05	0.490169	0.240536
	(7.6E-05)	(0.46948)	(0.26435)
	[1.14258]	[1.04407]	[0.90990]
Y2(-1)	-0.000251	0.212581	0.788726
	(0.00010)	(0.62177)	(0.35011)
	[-2.50261]	[0.34189]	[2.25280]
C	23.88095	36021.79	27690.04
	(5.69641)	(35310.6)	(19882.7)
	[4.19228]	[1.02014]	[1.39267]
R-squared	0.410445	0.229825	0.635237
Adj. R-squared	0.292534	0.075790	0.562284
Sum sq. resids	371.7302	1.43E+10	4.53E+09
S.E. equation	4.978153	30858.28	17375.71
F-statistic	3.480968	1.492034	8.707529

Log likelihood	−55.21026	−221.1202	−210.2079
Akaike AIC	6.232659	23.69686	22.54820
Schwarz SC	6.431488	23.89569	22.74703
Mean dependent	19.15789	49092.16	45596.89
S.D. dependent	5.918550	32098.63	26263.14

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.20E+18
Determinant resid covariance	5.91E+17
Log likelihood	−469.6199
Akaike information criterion	50.69684
Schwarz criterion	51.29332
Number of coefficients	12

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10).

النتائج:

1 – ان ضعف المساءلة وتحولها إلى مسألة روتينية وشكلية فقط وضعف اجهزة الرقابة بل وغيابها عن الفعل فضلا عن وهن القدرة على انفاذ القانون تعتبر في مجملها عناصر مؤسسة تسهم في تخفيض احتمالات الاعتقال وإنزال العقاب ما يشجع على الفساد دون خوف يذكر.

2 – الفساد المالي والاداري في ليبيا يكون بسبب الافراط في حجم النفقات العامة.

3 – لقد اظهرت نتائج البحث ان أفضل علاقة سببية يمكن ان تتم بتخلف زمني واحد حيث تبين ان هناك علاقة سببية تتجه من النفقات العامة إلى الفساد المالي والاداري أي ان النفقات العامة هي التي تسبب الفساد المالي والاداري في حين لم توجد اي علاقة سببية بين الفساد المالي والاداري والايرادات العامة للدولة.

4 – لقد توصل البحث إلى ان الفساد المالي والاداري لا يكون في تبذير الاموال العامة للدولة فحسب بل بالفساد الاخلاقي الذي يصيب الكثيرين من شاغلي الوظائف العامة ومن ثمة الانحطاط في قيم المجتمع و اخلاقيات العمل التي تسبب ضعف لمؤسسات الدولة الخدمية والانتاجية منها وبالتالي تراجع ادائها والكارثة تكون اكبر واصعب عندما ترتبط حياة شريحة كبيرة من المجتمع بدخول غير معلومة مصدرها الفساد يتم على اساسها تنظيم حياتهم المعيشية من علاج وسكن وتعليم لأنه يصعب على هذه الشريحة المادية ترتيب حياتها على اساس دخولهم الحقيقية .

التوصيات:

1 – التعيين في الوظائف الحكومية يكون على اساس الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية ولا يكون على اساس الوساطة والمحسوبية وان يتم محاسبة الفاسدين في الوظائف العليا قبل الدنيا وابعاد عنهم الحصانة ووضع المعالجات والنصوص القانونية التي تكفل هذا الجانب.

2 – غرس الوازع الديني لدى افراد المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة وهذا يتم باللقاءات مع العلماء المتخصصين في علوم الشريعة والاقتصاد وعمل الندوات يتم فيها تسليط الضوء على الآثار السلبية للفساد.

3 – إنشاء جهاز قضائي يتميز بالقوة والاستقلالية والنزاهة وتكون له القدرة على فرض وتنفيذ القوانين على ان يتم التقيد بها من قبل الحكومة.

4 – ضرورة الاستفادة من خبرات المؤسسات الدولية في مجال مكافحة الفساد.

5 – الحد من التضخم وترشيد الانفاق الحكومي.

6 – تحقيق العدالة في توزيع ثروات المجتمع والدخول والقضاء على الحرمان من جذوره باعتباره المورد الاساسي للفساد.

قائمة المراجع

1 – مرزوك، علي حيدر (2023), معوقات مكافحة الفساد الإداري والمالي , مجلة نسق , مجلد 37 العدد 3.

2 – لشهب، مسعود(2017), دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2002– 2015) باستخدام نموذج VAR , مجلة الباحث الاقتصادي , العدد 8.

3 – يونس، نعمان منذر وآخرون (2020), تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) , للمدة (2003– 2018) , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد 16 , العدد (الخاص) ج2/ 2020 , المؤتمر العلمي الرابع , الاقتصاد الخفي وإدارة الازمات.

4 – شهاب، رشا خالد (2020) , تحليل أثر مؤشر إدراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامة للمدة (2003 – 2017) , مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية , مجلد 1 , العدد 2.

5 – خلف، فاطمة ابراهيم خلف(2011), السياسة المالية والفساد الإداري والمالي , دراسة تطبيقية في مصر للمدة (1980 – 2008), مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد 4, العدد 7.

6 – الماجدي، عبدالسلام ياسين(2020) , انواع الفساد الإداري والمالي والاشكال الجديدة للفساد , مجلة كلية الإسراء الجامعية للعلوم الاجتماعية والانسانية , المجلد 2 , العدد 2.

7 – بوشومه، عبدالحميد , بوسعيود، سارة (2021), الانموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية من (2010 – 2020) , مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد 5 , العدد 3.

8 – خميسي، بن رجيم , (2016) , الفساد المالي والإداري في الجزائر : أسبابه , أثاره واستراتيجيات مكافحته , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد 13 , العدد 40.

9 – يوسف، حسن يوسف , (2014) , " الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته , دار التعلم الجامعي , الطبعة الاولى , الاسكندرية , مصر.

10 – التقرير الثاني عن مكافحة الفساد بمصر www.swissinfo.org

11 – حداد، مناور(2012), أثر الفساد الإداري والمالي على مؤسسات الدولة وسبل معالجته , الملتقى الدولي العلمي السابع حول الفساد الإداري والمالي المشكلة وسبل الحل , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة سكيكدة , يومي 15 – 16 ماي , ص 287 –288.

12 – ابودية احمد , الفساد وآليات مكافحته , منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة , أمان , القدس.

13 – بوشريط محمد , (2015) , " الفساد الإداري وأثره على التنمية في الجزائر " رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة طاهر مولاي , الجزائر.

14 – باكولر , تودجي (2013) , " افكار جديدة من اقتصادين راحلين " , ترجمة كوثر محمود محمد , حسين التلاوي , الطبعة الاولى , كلمات عربية للترجمة والنشر , القاهرة , ص245.

15 – بوخشيم عبدالناصر , الدرسي محمود , (2021) , " اسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا " دراسة تحليلية للفترة (2003– 2018) , مجلة البحوث المالية والاقتصادية , جامعة بنغازي , كلية الاقتصاد , المقال 10 , الاصدار 6 , سنة 2021.

16 – عبدالعظيم حمدي , (2011) , " عولمة الفساد وفساد العولمة " الدار الجامعية الاسكندرية , الطبعة الثانية .

17 – الكبار عبدالسلام , (2022) , " آثار الفساد الإداري والمالي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي (ليبيا نموذجا) , مجلة القرطاس , العدد 20 , السنة 2022 .

18 – تركي عزالدين , شرفي منصف , (2012) , " الفساد الإداري : اسبابه آثاره وطرق مكافحته – اشارة لتجارب بعض الدول " , جامعة محمد خيضر, بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الملتقى الوطني حول " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

20 – الركيبات كايد كريم(2015) , " الفساد الإداري والمالي مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته , دار الايام للنشر والتوزيع , (عمان : دار الايام.

21 – حجازي المرسي السيد (2001) , التكاليف الاجتماعية للفساد , المستقبل العربي , القاهرة , العدد 266 .

22 – الامم المتحدة الإسكوا رؤية ليبيا : نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات 2021.

23 – يحي غني , الآثار الاقتصادية للفساد . www.SHATHARAT.NET/VB/SHOWHREAD.PHP/3

24- Hlatshwayo ,Sandile , Anne Oeking , Manuk Ghazanchy and others (2018) , " The measurement and macro-relevance of corruption : ABIS data approach " IMF working paper , 18 /195.

25 – Thatch Nguyen Ngoc , Mai Binh Duong and Tran Thi kim Oanh (2017) " Effects of corruption on economic growth – empirical study of Asia countries " , Imperial Journal of interdisciplinary research , vol.3 Issue .7 , Vietnam.

26 – Abdkarim Nurdeen Abu Moh and Mukhriz Izraf Aziz (2014) " Corruption political instability and economic development in the economic community of west African states (ECOWAS) : Is there causal relationship " , contemporary economics , vol.9 Issue.1 , Poland.

27– Shumetie , Arega and Mulugeta Damie Watabaji (2019) " Effect of corruption and political instability on enterprises innovativeness in Ethiopia ; pooled data based " journal of innovation and entrepreneurship , Ethiopia.

28 – Aienovan , Alexander – Ana (2017) , " Study on corruption its impact on privatization " , The Journal contemporary economy , vol.2, Romania.

29 – Farah , Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " A study on the causes of unemployment a many university Graduates in Kenya : A case of Carissa country , Kenya " Journal of economics and commerce , vol. 1.

30 - Ozsahin , Serif and Gulbahar Ulcer (2017) , " The consequences of corruption on inflation in developing countries : Evidence from panel co-integration and causality test " , Journal of economies 2017, 5, 49, doi.

31 – OPEC Annual Statistical Bulletin , 2010/2011 edition.

32- Schneider , Friedrich , Andreas Behan and Claudio Montenegro (2010) , "Shadow Economies All over the world : New Estimates for 162 countries from 1999 to 2007 " , Policy Research working Paper , No , 5356 , World Bank

Study And Analysis Of The Impact Of The Corruption Perception Index And Its Reflection On The General Budget In Libya During The Period (1996-2022)

Qasem Atya Ali Ajondi

Faculty Of Economics and Commerce – Zliten, Al-Asmariya Islamic University, Libya

Abstract:

The research aimed to determine the nature of the relationship between financial and administrative corruption and the public budget in Libya during the period (1996-2022), where the vector auto regression (VAR) model was used. The research concluded that there is a causal relationship that goes from public expenditures to financial and administrative corruption, while there was no A causal relationship appears between financial and administrative corruption and public revenues.

Keywords*:* Corruption Perception Index, Public Expenditure, Public Revenue, VAR Model.